



وجهة نظر

أحمد غرباب

Ghurab77@gmail.com

قيد البطالة

الاستغلال الذي تعانيه اليد العاملة في بلادنا لا يماثله استغلال؛ تتعدد صورته أينما ذهبت وحيثما وليت، والصورة الشائعة هي هضم حقوق العاملين ومماثلتهم وبخسهم في معاشاتهم.

القطاع الخاص يعاني من الكساد لأنه يبحث عن المشاريع السهلة التي تدر الربح السريع ورغم أن الرأسمال موجود لدى الكثير من التجار إلا أننا لم نجد حتى الآن مشروعا واحدا يهدف ولو بشكل ثانوي إلى توظيف الأيدي العاملة وهذا لا يمنع الربح بالعكس المشاريع العملاقة والمستمرة والناجحة والمتطورة هي تلك التي توفر فرص العمل للعاملين وتدعمهم نفسيا ومعنويا للمزيد من الإبداع والإنتاج.

في القطاع الخاص سواء شركات أو مدارس أو مستشفيات أو حراسة، الاستغلال حاضر بقوة عندكم مثلا شركات الحراسة الأمنية التي لجأ إليها الكثير من الشباب هروبا من شح البطالة تمنح (الحارس) مبلغا زهيدا بخسلا لا يتعدى الخمسة عشر ألف ريال، في حين أن الشركة تستلم على العامل الواحد ما يقارب الاربعمائة دولار!!

وكذلك الحال مع شركات تأجير السيارات الأجرة.. أحد السائقين تحدث عن الاستغلال الذي يعانيه السائقون من هذه الشركات قائلا: "في البداية يطلبون منك ضمانات وكأنت متقدم للعمل في سفارة أوروبية، ثم يمنحوك سيارة ويطلبون منك خمسة آلاف ريال في اليوم الواحد، وتعمل حتى ساعة متأخرة من الليل، وسندات المخالفات عليك، وإذا حصل حادث -لا تسمح الله- فيتحمل السائق جميع الغرامات وتكاليف الإصلاح رغم أن الشركة مؤتمتة على سيارتها.. فهل بعد هذا الاستغلال من استغلال؟!

المدارس الأهلية تأخذ من الطالب الواحد ما يقارب التسعين ألف ريال وربما أكثر في السنة، لكنها تستغل المدرسين إلى ابعد حدود وتمنحهم الأقسام معدودة لا تكفي أجرة مواصلات!!

الاستغلال ذاته يتكرر في المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي تستغل مخرجات الطب بلاليم، ومن لا يقبل منهم البخس، يقولون له الباب يفوت جمل، مع أن هذه المستشفيات تسلم المواطنين بالسواطير وتشلح جيوبهم.. فلماذا هذا البخس؟

وباهاريس من الموت في القطاع الخاص باملاقي للجمود والبيروقراطية في القطاع العام، الخدمة المدنية فتحت باب تجديد القيد وهو فعلا قيد اسم على مسمى

قيد البطالة يضع على يدي الخريج أو طالب الوظيفة لمدة قد تزيد عن عشرين سنة وكأنه يقضي حكما بالأعمال الشاقة المؤبدة في حين يجي حمران العيون ويأخذوا الوظيفة باتصال أو بدهفة اعرف شبابا خريجين مسجلين القيد منذ خمسة عشر عاما ولما نزلت لهم الوظيفة وفتوى الخدمة المدنية لم يعتمدوا التعزيز لهم ومع ذلك جددوا القيد ولو من باب ما يقيد إلا وحوش. أذكروا الله وخطروا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم أرحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين



من السبت إلى السبت

أحمد الكوع

Ghurab77@gmail.com

الإرهاب مرة أخرى..؟

في المقال السابق تحدثنا عن الإرهاب وتأسيسه من قبل الدول الكبرى فرنسا وأمريكا وكذا إسرائيل ولم يكن أحد ينطق بكلمة إرهاب في بداية نشوئه حتى جاءت الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي السابق وأرسل الشباب من اليمن ومن كل الدول الغربية وذلك لمحاربة السوفيت باسم الدفاع عن الإسلام ضد الاشتراكية حينذاك وتطورت عملية الإرهاب حتى جاء احتلال أمريكا لأفغانستان مرة أخرى، لكن القاعدة استطاعت أن تخوض هجمات انتحارية قوية ذهب خلالها العديد من الناس وتطور الإرهاب بينما كان يلاحق السلطات أصبحت القاعدة حاضر الإرهاب، ولم ترد كلمة إرهاب في سياق التعبير في الماضي وكان الانجليز في أربعينيات القرن الماضي يصفون جماعة مصرية ثورية باليد السوداء لأنها كانت تفجر القنابل في معسكرات الانجليز ليلا في القناة ويصعب القبض على أي أحد لذلك فقد اتصفت تلك الجماعة باليد السوداء لأنها كانت تتحرك تحت ظلام الليل، وأيضا كان يصف الانجليز ثوار كينيا في الخمسينيات بالماوسا مع أن الماوسا هو حزب طاردة من العالم الثالث من القوى شك أن الإعلام الاستعماري عرف مدلول هذه الكلمة في المجتمع العربي فاستكثر من استخدامها لكي يدعم الثورات الشعبية بالهمجية.. واليوم انبثقت كلمة الإرهاب على العرب والإيرابيون وكفاح الإرهاب ثم محاربة الإرهاب كوسيلة لامتداد النفوذ الاستعماري الجديد الذي هو سبب في الإرهاب من الإمبراطورية الرومانية إلى عصر البيت الأبيض الذي يلوح إلى شعوب العالم الثالث بالبورج الحربية والأساطيل والطائرات بدون طيار حيث تستخدمها أمريكا مع أن أوروبا وأمريكا مصدرا للإرهابيين الرسمي والتنظيمي، فليس في العالم الثالث من القوى الثورية ما يوازي مثلا منظمة العمل المباشر في فرنسا والألوية الحمراء في إيطاليا وبلجيكا أو الجيش الأحمر في اليابان، وهذا الإرهاب أصبح ضد الدول القومية وإسقاط أنظمتها مثل ليبيا وتونس وما حدث في مصر وتبعها اليمن ثم سوريا ولبنان وغيرها من الدول التي أصبحت اليوم تعاني من الإرهاب وقتل بعضهم البعض وهم مسلمون وللأسف تشترك في إشعال هذه الفتنة أياد صهيونية وأيد أجنبية بل وأياد عربية حاكمة لا تريد لأي حكم قرازا ولا استقرارا وهم يريدون كلاما لم يقل به دين ولا عرف فما أرسل الله جميع أنبيائه إلا بالمحبة والرحمة والعدل والتقوى والإصلاح في الأرض.

شعر

أين المطر أين المطر
يا مسلمون أين المطر
ما أحد يخاف من الجفاف
ولا يريه يسقى الشجر
فالماء هو سر الحياة
بالماء يعيش كل البشر
نستغفر الله ربنا
يذهب عنا كل شر

أو محاباة أو غمط حق من الحقوق ولأخذ القضاء مجراه حتى النهاية، لأن هذا التحكيم يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة وقوتها لأنها هي المعنية بالدرجة الأولى بغرض تطبيق النظام والقانون. ولكننا نعلم أن القتل العمد له حكمه الشرعي وله قرائنه وملابساته والقتل الخطأ له حكمه الشرعي وهو دية مسلمة إلى أهله وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية لأن معظم حوادث القتل التي تجري في النقاط الأمنية المتعددة وما يحدث فيها من إطلاق نار عشوائي متبادل بين الأطراف التي تتبادل إطلاق النار غالبا ما يكون القتل بطريق الخطأ لأن هناك حرصا شديدا من قبل المنتهزين الذين يمتنعون عن التوقف في النقاط الأمنية أو الخضوع للتفتيش التي تمنعهم كبرياتهم من الرضوخ للنقاط الأمنية التي تؤدي واجبها الأمني والوطني وحماية الأمن العام. ونظرا للملابسات والتخربات والتكهنات وإطلاق الشائعات والتفسيرات وتبادل الاتهامات بين الأطراف المعنية ينبغي إخضاع كل ذلك للقضاء والقانون حتى يأخذ كل ذي حق حقه هذا إذا كنا نؤمن ببناء دولة يمنية حديثة شعارها النظام والقانون فوق الجميع .

في هذه الحالة ينبغي على الدولة بكل مؤسساتها وبكل قوتها وقدراتها وإمكاناتها أن تعمل جاهدة على مقاومة وإلغاء هذا التحكيم الجاهلي الظالم والجانر وتفرض هيبتها وتطبق النظام والقانون والشرع وأن تأخذ القضايا الجنائية حقها من الترافع وتقديم الأدلة والبراهين والحجج والملايسات وأن تجري مجراها الطبيعي وفقا للنظام السائد وأن يفرض النظام والقانون على الجميع دون تمييز أو انتقاء

بتحكيم قبلي مجحف وجائر ليس له مثيل في التاريخ حتى في العصر الجاهلي وليس له أي سند قانوني أو شرعي وتحقق له الدولة مطالبه على الرغم أنه قد يكون الطرف المخفى وهو البادي بارتكاب الخطأ أو الجريمة أو المخالفة. أما أبناء القوات المسلحة والأمن الذين يؤدون واجبههم الوطني تحت الظروف القاسية فليس لهم أي حصانة أو تحكيم حينما يقدمون أرواحهم رخيصة في خدمة الوطن وحمايته من العابثين والفوضيين والمنتهزين والخارجين عن النظام والقانون ومن بقي منهم على قيد الحياة فإنهم يقدمون إلى المحاكمة والمساءلة وليس لهم حق الدفاع عن أنفسهم فهم في عرف النظام القبلي مجرمون ومدانون .

وفي هذه الحالة ينبغي على الدولة بكل مؤسساتها وبكل قوتها وقدراتها وإمكاناتها أن تعمل جاهدة على مقاومة وإلغاء هذا التحكيم الجاهلي الظالم والجانر وتفرض هيبتها وتطبق النظام والقانون والشرع وأن تأخذ القضايا الجنائية حقها من الترافع وتقديم الأدلة والبراهين والحجج والملايسات وأن تجري مجراها الطبيعي وفقا للنظام السائد وأن يفرض النظام والقانون على الجميع دون تمييز أو انتقاء

اليوم... الهادي الذي انتظره الملايين

الاعتقالات، أن تترك أن الحرب على الإرهاب جاء بقرار يمني ويتعاون وتنسيق دولي كون الحرب حربا دولية، وعليها أن تترك وتسلم بأن العد التنازلي قد بدأ لإنهاء هذا الكابوس الذي ألقى نفوس اليمنيين، وأن الدماء ليست من ماء وحل، وإن ظلت هذه القوى تبحث عن السلطة والسطوة وتقاسم الفشل في ما بينها فهذه المرة لن يغفر لها الشعب ولا القيادة ممثلة بهادي، فشماعة الأمس (القاعدة) لن تكون فزاعة اليوم، وجهاد سلفية الأمس لن تكون ملاذ شبابنا اليوم .

البطولات العظيمة لمنسوبي الجيش من أفراد وضباط وتحقيقهم للنصر في كل جبهات القتال لتضحيات، هم وبإبائهم وشهواتهم سعوا بكل ما يمتلكون من قوة لتطهير معالق القاعدة الشيطانية، وقد نجح الجيش في مواجهة عناصر تنظيم القاعدة، وقتل العشرات من قيادات هذا

القانونية في أية قضية يتم ارتكابها أو مخالفات أو تجاوزات أو خروقات أو خروج عن الإجماع الوطني وياتت مخرجات الحوار الوطني ملزمة لكل من شارك وساهم في صياغة هذه المخرجات ووقع على تنفيذها ومن هذه القضايا الشائكة والمزمنة هي قضية التحكيم القبلي التي عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة في عصرنا هذا وهو عصر العلم والنظام والقانون والمحاكم الشرعية والنيابات العامة من خلال تقديم الحجج والبراهين والأدلة والوقائع والملايسات التي تحيط بأي قضية .

إن الدولة ينبغي أن تتأني بنفسها عن مثل هذا التحكيم الظالم والجانر والذي يعد من الماضي البائد وهو نوع أيضا من ممارسات الظلم والمظالم والابتزاز وهو تحكيم غير منصف وغير شرعي وغير قانوني وهو تحكيم اعتباطي، ومهما كانت الأخطاء التي تقع فيها الدولة أو أحد أجهزتها المختلفة سواء أكانت أخطاء عمدية أو غير عمدية أو تلقائية خاصة ما يتعلق منها برجال الأمن والقوات المسلحة الذين يؤدون واجباتهم الوطنية والأمنية المناطة بهم فلا ينبغي أن تسارع الدولة بكل قوتها لترتمي في أحضان أحد النافذين وتخضع لشروطه وابتزازه ويطالب الدولة

● لا تكمن المسألة في التغيير لمجرد التغيير مالم يحمل التغيير دلالات نحو الأفضل وبما يحقق فعلا بناء الدولة اليمنية الحديثة التي ينشدها الجميع من خلال الالتزام بتطبيق النظام والقانون وبمعايير النزاهة والكفاءة العلمية والإدارية والتوازن الوطني فيما يخص حل القضايا الوطنية الشائكة وفيما يخص أيضا الوظيفة العامة وإصدار الأحكام القضائية ومغادرة معايير الولاء القبلي والمحسوبية واللجوء الدائم إلى الأعراف القبلية في التعيينات والترقيات والتجاوزات أو في حل الإشكاليات التي تتفاقم بين الحين والآخر والقفز فوق كل القوانين والأنظمة وحصر تطبيقها على أشخاص بعينهم .

وبما أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد ناقش وباستفاضة أسس بناء الدولة وشكلها والمعايير التي ينبغي اتباعها في بناء الدولة وذلك لمدة عشرة أشهر متواصلة وفي نهاية جلسات المؤتمر الختامية تم التصويت على كل تلك المخرجات والأسس والتي من أهمها على الإطلاق أن تقوم الدولة بتطبيق النظام والقانون والالتزام به في حل كل القضايا الوطنية كأسلوب حضاري راق بحيث يخضع جميع المواطنين للمساءلة



مها السيد

اليوم ليس كأني يوم آخر وقد اجمع الشعب من جنوبه إلى شماله ومن عامته إلى نخيه لنصرة الرئيس هادي الذي استعاد ثقة الناس في جدية الدولة بمواجهة الإرهاب الذي انتظره الشعب لإيقاف مسلسل التواضع بحق اليمنيين وكبح جماح الجماعات الإرهابية والتصدي لمخططاتها المجنونة .

اليوم ليس كأني يوم آخر وقد اجمع الشعب من جنوبه إلى شماله ومن عامته إلى نخيه لنصرة الرئيس هادي الذي استعاد ثقة الناس في جدية الدولة بمواجهة الإرهاب الذي انتظره الشعب لإيقاف مسلسل التواضع بحق اليمنيين وكبح جماح الجماعات الإرهابية والتصدي لمخططاتها المجنونة .

اليوم ليس كأني يوم آخر وقد اجمع الشعب من جنوبه إلى شماله ومن عامته إلى نخيه لنصرة الرئيس هادي الذي استعاد ثقة الناس في جدية الدولة بمواجهة الإرهاب الذي انتظره الشعب لإيقاف مسلسل التواضع بحق اليمنيين وكبح جماح الجماعات الإرهابية والتصدي لمخططاتها المجنونة .